



اتحاد الشركات الاستثمارية
Union of Investment Companies

دور اتحاد الشركات الاستثمارية فى دعم وتشجيع المناخ الاستثمارى

تقديم
صالح صالح السلمى
نائب الرئيس
اتحاد الشركات الاستثمارية
دولة الكويت

ورقة مقدمة إلى
ملتقى الكويت المالى الثانى 2010
31 أكتوبر، 1 نوفمبر 2010



بداية، يسر اتحاد الشركات الاستثمارية أن يتقدم بجزيل الشكر لمنظمى الملتقى ونشكرهم على هذه الدعوة الكريمة للمشاركة في أعماله. كما لا يفوتنا، في هذا السياق، أن نشيد بحسن اختيار الموضوعات كونها تحاكي الواقع الحالي وتستشرف المستقبل من خلال مضامينها مفرداتها. كما نأمل أن تسفر وتساهم المناقشات وتبادل وجهات النظر في بلورة وإيضاح الرؤية لجانب مهم، وهي الأسواق العربية، في مسيرة الإصلاحات الاقتصادية، التي تشهدها المنطقة برمتها، دون استثناء، وخاصة في الثلاث السنوات الأخيرة.

ويقف قطاع الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي تحديداً على أعتاب مرحلة جديدة، فبعد أن نما بوتيرة سريعة خلال الأعوام القليلة الماضية، تباطأ معدل نموه إلى حد كبير نتيجة للأزمة الماليّة. وبالرغم من ذلك، فهو ما زال يملك إمكانات كثيرة للنمو في وسط هذه الظروف. وفي الحقيقة، إن وضع قطاع الاستثمار في المنطقة أفضل بكثير مقارنة بنظرانه في الأسواق المتقدمة. وما زالت خطط التنويع الاقتصادي التي انتهجتها معظم دول مجلس التعاون الخليجي تمضي في المسار المرسوم لها رغم الأزمة الاقتصادية، مما يعطي فرصة لنمو قطاع الاستثمار. ونحن نرى أن التنفيذ الفعلي لاتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي سوف يشكل إحدى كبريات القوى المحركة لنمو قطاع الاستثمار الخليجي في الأعوام المقبلة.

وعلى هذا الأساس، استميحكم عذراً، في عرض عدد من القضايا المطروحة في هذه الجلسة.

أولاً:

إن الحديث عن آفاق الاستثمار في الأسواق العربية من حيث اتجاهاته ومقوماته ليست من قبيل الترف الفكري، بل أن الواقع يؤكد ضرورة التطرق لهذا الجانب. ونشير بهذا الخصوص أن الأسواق العربية بحد ذاتها أسواق ناشئة، وهي بالتالي تابعة وليست قائده.

إذ إن اتساع فرص الاستثمار في المنطقة العربية وإمكانية وجود آفاق استثمارية بمنظور يختلف عن الرؤية التقليدية التي سادت هذا القطاع الحيوي قبل الأزمة المالية، تعد مسألة محسومة ولا تحتاج إلى تأكيد فالمنطقة العربية مليئة بفرص الاستثمار، وعلى خلاف الاقتصاديات المتقدمة، لا يُعد سوق الاندماج والاستحواذ في دول مجلس التعاون الخليجي سوقاً متقدماً، ومع ذلك، دعت الأزمة إلى ضرورة قبول صفقات الاندماج والاستحواذ بصفقتها وسيلة لمزاولة الأعمال التجارية.



وبالتطلع إلى الأمام، نتوقع أن تزداد أنشطة الاندماج والاستحواذ في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي في الأجل القصير. ويتوقع أن تتركز هذه الأنشطة في القطاعين المالي والعقاري نظرا لحاجتهما الماسة إلى الأموال. هذا وسوف تضطلع حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بدور كبير في سوق الاندماج والاستحواذ في المنطقة بغية تقديم أي نوع من التوجيه في السوق. على الرغم من الصعوبات التي تواجهها حاليا صناعة التمويل الإسلامي، فإن إمكانيات نمو سوق الصكوك على المدى الطويل ما زالت إيجابية. هذا ويتوقف التعافي السريع لسوق الصكوك إلى حد كبير على عملية إعادة تأهيل الصناعة المالية العالمية، وخصوصا في دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد تأثر سوق الاكتتاب الأولي في المنطقة، شأنه شأن أسواق المال الأخرى، بالاضطراب المالي العالمي وكان تأثير الأزمة العالمية على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جليا إذ قررت العديد من الشركات إرجاء الاكتتاب الأولي لأسهمها إلى أجل غير مسمى متعلقة بظروف السوق. ولكن الإشكالية تكمن في تفعيل التشريعات والقوانين التي تساعد المستثمرين، والعمل على تطوير واستكمال شبكات الطاقة والمواصلات والخدمات والاتصالات لتوفير بيئة استثمارية جاذبة. وإلى جانب ذلك، ضرورة التأكيد على تأسيس بنك للمعلومات يتضمن جميع الفرص الاستثمارية المتاحة في الدول العربية وتوفيرها لرجال الأعمال والمستثمرين المهتمين من مختلف دول العالم، وتعزيز دور المعارض المتخصصة في الترويج للاستثمار في القطاعات المختلفة على مستوى الدول العربية.

ثانياً:

ليس من مهام هذا الجزء من " الورقة " أن نشرح فوائد وضرورات الاستثمارات الأجنبية في الأسواق العربية، على اعتبار أن الاقرار بالدور التنموي لهذه الاستثمارات أضحي أمراً محسوماً وقناعة عامة أو تكاد. وليس أدل على ذلك من أن الحكومات العربية سبق أن وضعت القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.

حيث أعلنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أن الدول العربية 18 دولة استقطبت نحو 80.7 مليار دولار خلال عام 2009 بالمقارنة مع 95 مليار دولار تم استقطابها في عام 2008 (وفقاً لبيانات نفس الدول) بتراجع بلغ 14.3 مليار دولار وبمعدل 15.1%



بالمقارنة مع 95 مليار دولار في عام 2008 . وأوضحت المؤسسة أن بيانات التقرير المستندة للجهات الرسمية العربية ومصادر دولية، تشير إلى أنه وبالمقارنة مع 98 مليار دولار تم استقطابها في عام 2008 (وفقاً لبيانات 21 دولة عربية)، فقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مجموعة الدول المتوافر عنها البيانات لعام 2009 (18 دولة) بنحو 17.3 مليار دولار أو بمعدل 17.7% وأرجع التقرير هذا الانخفاض في التدفقات الواردة إلى الدول العربية إلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، علماً بأن جميع التكتلات الاقتصادية العالمية شهدت معدلات انخفاض خلال عام 2009. في حين سجلت المنطقة العربية أقل معدل انخفاض مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى.

وأوضح التقرير أن هذا الأداء الجيد للدول العربية مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم يعود إلى عوامل جاذبة داخلية شملت، التحسن الواضح في مناخ الاستثمار في العديد من الدول العربية ولاسيما السياسات ذات الصلة بالاستثمار وتتضمن التشريعات وخاصة تلك التي استهدفت تخفيض معدلات الضرائب والرسوم الجمركية وزيادة الحوافز والمزايا بأنواعها، الاتفاقيات الثنائية والجماعية ومتعددة الأطراف، تواصل الجهود الإصلاحية من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية واختصار عددها وتكلفتها والوقت اللازم لانجازها مع التوسع في تطبيق الحكومة الالكترونية وزيادة عدد مراكز الخدمة الشاملة، التزام العديد من الدول العربية باستكمال برنامج التحول إلى الملكية الخاصة (الخصخصة)، تكثيف جهودها الترويجية لجذب الاستثمار ومنها؛ زيادة الفرص الاستثمارية المعروضة وتسارع معدلات إنشاء وتطوير المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والقائمة وزيادة وتنوع فعاليات الترويج الخارجية والداخلية من زيارات وندوات وأنشطة أخرى، هذا إلى جانب تحسين جودة ودقة الإحصاءات الاقتصادية. ووفقاً لهذه التقديرات الأولية، تباين، على نطاق واسع، نمط التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية، حيث تصدرت السعودية قائمة الدول المضيفة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عام 2009، بقيمة 35.5 مليار دولار وبنسبة 44% من الإجمالي العربي. تلتها قطر، بنحو 8.7 مليار دولار، وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، وحلت الإمارات في المركز الثالث بقيمة 8.6 مليار دولار، ثم مصر بـ 6.7 مليار دولار بالمركز الرابع، فليبنان بقيمة 4.8 مليار دولار، ثم السودان في المركز السادس بـ 2.9 مليار دولار، تلاها المغرب بقيمة 2.5 مليار دولار، ثم الأردن



في المركز الثامن بقيمة 2.4 مليار دولار، ثم الجزائر بقيمة 2.31 مليار دولار، تونس بـ 1.77 مليار دولار، ثم سورية بقيمة 1.5 مليار دولار، فالعراق بنحو 920 مليون دولار، ثم ليبيا بقيمة 844 مليون دولار، فاليمن بنحو 654.8 مليون دولار، البحرين بقيمة 257.1 مليون دولار، الكويت بقيمة 146 مليون دولار، جيبوتي بـ 99.2 مليون دولار، موريتانيا بقيمة 83.7 مليون دولار وأخيراً فلسطين التي سجلت 19 شركة مساهمة خاصة أجنبية خلال العام 2009

إن اتحاد الشركات الاستثمارية لا يدعو هنا إلى الانفتاح غير المخطط أمام الاستثمارات الأجنبية، لا ندعو إلى تبني نموذج سنغافورة وهونغ كونغ في التدويل الكامل للاقتصاد الوطني. ولكن ندعو إلى تجاوز النظرة الحالية قصيرة المدى، وندعو إلى استراتيجية تنمية جريئة، تتحرر من قيود " الاستخلاص المحلي أو الاقليمي "، ومن التسليم المطلق وغير المدروس لمقولة " إن وضعنا مختلف ". وفي اعتقادنا، أن درجة مدروسة ومتوازنة من التدويل للإقتصاديات العربية - ضمن إطار الاقتصاد العالمي - لن تؤدي فقط إلى تسريع وتائر التنمية، بل ستسجم معها وتمكنها من مواكبة التطورات المتسارعة في المجالين التكنولوجي والمعرفي.

وفي هذا الإطار، فإن حجم الاستثمارات الأجنبية والبيئية في المنطقة لا زالت دون الطموح مقارنة بالمناطق الأخرى، وتؤكد الوقائع أن قوانين الاستثمار في معظم الدول العربية لا تشجع الاستثمار الأجنبي على أهميته وضرورته، حيث أن شروط توفير النجاح لإدارة المشروعات الاقتصادية بشكل عام يتطلب سرعة اتخاذ القرارات، البعد عن الترهل الوظيفي، قلة حلقات صناعة القرارات، مراعاة كامل الوقت باقصى ما يمكن، الحرص على الاحتفاظ بالزبائن، الحرص على جذب المزيد من الاستثمارات، الحرص على الاهتمام الشديد بعامل الابداع، فهو من العوامل الضرورية جداً للنجاح والتميز وتوفير المناخ أو البيئة الملائمة للنشاطات الاقتصادية سواء من ناحية التشريعات أو تقديم التسهيلات أو توفير عوامل الامان والثقة للمستثمرين في الحفاظ على رؤوس أموالها أو أصول المشروعات التي قاموا بالاستثمار فيها، وتعد الدول العربية مجتمعة من أقل مناطق العالم جذباً للاستثمارات الأجنبية، وبالتالي، لا بد من العمل الواعي والسريع لإيجاد بيئة استثمارية متكاملة الجوانب الاقتصادية والتشريعية، تقوم على الانفتاح والمنافسة ومبادرة القطاع الخاص، لتكتسب هذه البيئة ثقة المستثمر العربي والأجنبي واطمئناتها. والمقياس الأول والأهم لنجاحنا في



ايجاد بيئة استثمارية جاذبة وذات مصداقيه، هو ثقة المستثمر الوطني واقباله على الاستثمار المطمئن في بلده. ولن يكون للمستثمر الأجنبي ثقة باقتصادنا إلا من خلال ثقتنا نحن بهذا الاقتصاد وإدارته.

ثالثاً:

ونقولها، بصراحة، نحن في اتحاد الشركات الاستثمارية لسنا أفضل حالاً ولا أكثر قدرة على حسم رؤيتنا المستقبلية في ظل ضبابية وسطحية وبطء الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية الجارية في المنطقة العربية، والتي تعد أحد أهم المعوقات لجذب الاستثمارات بكل أشكالها، ولهذا، فإن أي محاولة للتحليل، في ظل هذه المعطيات، تظل رؤية اجتهادية. إن الحاجة إلى إطار تنظيمي أكثر قوة لضمان نمو القطاع المالي لا يمكن تقويضها. فقد أظهرت الأزمة الأخيرة أننا نحتاج إلى إطار تنظيمي قوي لكي يشرف على أداء القطاع المالي وحماية المؤسسات المالية من الوقوع في مخاطر، هي في غنى عنها. وتعتبر حوكمة الشركات بالإضافة إلى الشفافية من كبريات القضايا التي تواجه القطاع المالي في دول مجلس التعاون الخليجي وبقية الدول العربية. ونرى أن على القطاع المالي في كافة الدول العربية أن يقطع شوطاً طويلاً فيحتاج إلى وقت طويل في معالجة قضايا حوكمة الشركات.

لذلك، يرى اتحاد الشركات الاستثمارية ضرورة إعادة صياغة بعض هذه القوانين بحيث تبرز بوضوح أن المجال مفتوح أمام الاستثمارات الأجنبية لمزاولة كافة الأنشطة والمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية.

رابعاً:

ونود في هذا السياق، أن نؤكد أن اتحاد الشركات الاستثمارية قد ساهم ولا يزال يساهم في تشجيع كافة أنواع الاستثمارات من خلال:



إن الشركات الاستثمارية تساهم في دور تنموي في الاقتصاد الوطني فهي تشكل قاعدة أساسية للمجتمع، إلا أن الدور التنموي لهذه الشركات وفي ظل الأزمة المالية العالمية وما يكتنفه من مشكلات وتحديات حقيقية تحتاج إلى إعادة النظر بالقواعد والمبادئ الأخلاقية والاجتماعية والبيئة التي تنظم عمل هذه الشركات وفي الماضي كان تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح هو العنصر الأساسي للمسؤولية الاجتماعية الوحيدة للشركات، ولكن الآن لا بد للشركات من تلمس حاجات المجتمع والتفاعل معه، وأصبح معيار المؤسسات الناجحة لا يقتصر اليوم على مؤشرات الربحية والنمو فقط، وإنما تجاوزتها إلى معايير وأدوار جوهرية أخرى في التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة وحمايتها خدمة للمجتمعات المحلية، ولذلك لا بد لهذه الشركات من التركيز اليوم على المسؤولية الاجتماعية باعتبارها من أهم الأدوار التنموية الأساسية لها. ومن هذا المنطلق يؤكد اتحاد الشركات الاستثمارية على ضرورة أخذ أعضائه لهذه المتغيرات الأساسية والبقاء الضوء على إنجازات أعضائه في هذا المجال.

ولإلقاء الضوء على هذا الدور المحوري، يمكننا التنويه هنا أن الشركات الاستثمارية لا تدير فقط المحافظ والصناديق الاستثمارية، بل هي جزء من حياتنا اليومية، ومن بعض الأمثلة لهذه الإنجازات التنموية أنشطة في قطاعات تمس بسلامة واستقرار حياتنا اليومية كالاتي: مياه شرب، ترفيه للأطفال، خدمات ترفيه، رعاية صحية، تعليم، مجتمعات تجارية. كما تقوم الشركات الاستثمارية بالعديد من الخدمات الاجتماعية، وتتمثل بالرعاية والدعم لعدد من المنظمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المحلية، مثلاً:

- 1- جامعة الكويت - التطوير العملي والتدريب.
- 2- لجنة مكافحة المخدرات.
- 3- العمل على إنشاء شركات تأمين تكافلي تخدم المجتمع في النواحي الطبية.
- 4- دعم العلوم الوراثية.
- 5- دعم الجمعية الكويتية لرعاية الأطفال KACCH.
- 6- دعم المستشفيات الخاصة.



- 7- تأسيس صندوق التعليم الكويتي برأسمال 50 مليون دينار كويتي يهدف إلى الاستثمار في البرامج الخاصة والمشاريع لمنفعة وتطوير قطاع التربية والتعليم.
- 8- تأسيس شركة أكاديمية القيادة العربية في الربع الثاني لعام 2008 لتطوير الكفاءات وإعدادهم لقيادة القطاعات الحيوية وفق أعلى المستويات العلمية والمهنية والعلمية.... إلخ من المشاريع.

إن رسالة الاتحاد تكمن في "تهيئة المناخ الملائم لتطوير كفاءة قطاع الاستثمار والخدمات المالية متشياً مع التطورات في الأسواق العالمية بما فيها تطوير التشريعات والتنظيمات المعمول بها، وذلك لخدمة الاقتصاد الوطني"، فاستراتيجية الاتحاد الطموحة تعبر عن دور القطاع المالي في الإقتصاد وتترجم رغبة صاحب السمو تحول الكويت الى مركز مالي، وهذه الاستراتيجية توضع موضع التنفيذ وفق النيات ولجان فاعلة وتتواصل مع الجهات ذات العلاقة بالشركات الإستثمارية، كما يسعى الاتحاد لتقديم مقترحات وافكار للجهات الرسمية والعمل معها لتذليل عقبات تدفق الإستثمارات للكويت.

خامساً:

ونود في هذا السياق أن نؤكد أن اتحاد الشركات الاستثمارية قد ساهم ولا يزال يساهم في تشجيع كافة أنواع الاستثمارات من خلال:

- الترويج: الذي يمثل حلقة الوصل بين كل الأطراف المعنية بالاستثمار، وخاصة في ظل المنافسة الحادة بين الدول على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية.
- المساهمة في تطوير الأطر القانونية والهيكل المؤسسية المتعلقة بالاستثمار وفي هذا الإطار القيام بكثير من الجهود ، منها:

1. إعداد وتقديم الاقتراحات الخاصة بالقوانين ذات الصلة لتمكينا من تحقيق أهدافها.
2. عقد الندوات والمؤتمرات لتسليط الضوء على أهم التطورات في هذا الجانب.



3. العمل على زيادة كفاءة المؤسسات الاستثمارية، وخاصة المعنية بالخدمات الاستثمارية، والسعي لتطوير سوق الأوراق المالية.

4. المساهمة في إجاد تفاهم مع المؤسسات المعنية لتشجيع وترويج الاستثمارات، وكما قام الاتحاد بذلك مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

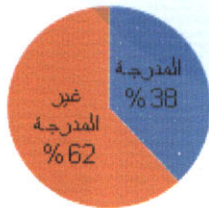
- المساهمة في إعطاء الرأي والمشورة في الخطط التنموية: من خلال دورها الاستشاري ومشاركتها في التعاون مع العديد من الهيئات والمؤسسات واللجان.
- المساعدة في دراسة الأسواق المحلية والخارجية:

وذلك من خلال تزويد المستثمر بالمعلومات والاحصاءات اللازمة عن هذه الأسواق. والاتصال بالجهات الأخرى لتسهيل مهمة ممثليه المكلفين بمثل هذه الدراسات، وترتيب مقابلات لهم مع الجهات الرسمية والأهلية محلياً وإقليمياً.

- التدريب: ينظم الاتحاد من خلال مركز الدراسات الاستثمارية الخدمات المالية عدد من الدورات بهدف تأهيل منتسبيه في البرنامج ذات الصلة بالنشاط الاستثماري وخاصة في مجال الأسواق المالية والمهارات التسويقية والتحليل المالي وغيرها.

ويشير التقرير المعد من اتحاد الشركات الاستثمارية لشهر سبتمبر 2010 إلى ما يلي:

الشركات المسجلة والمدرجة



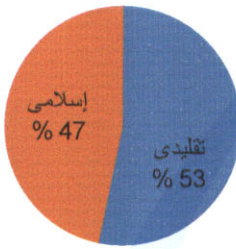
❖ بلغ عدد الشركات الاستثمارية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي 100 شركة استثمارية، منها 38 شركة استثمارية مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

❖ بلغ عدد الشركات الاستثمارية التي يتوافق نظامها



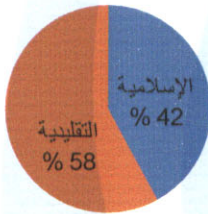
الأساسى مع ضوابط الشريعة الإسلامية 54 فى مقابل 46 شركة استثمارية تقليدية من إجمالى الشركات الاستثمارية المسجلة لدى بنك الكويت المركزى.

الأصول المدارة



❖ بلغ إجمالى الأصول المدارة من قبل الشركات الاستثمارية المسجلة لدى بنك الكويت المركزى حوالى 14.1 مليار دينار كويتى، منها 7.5 مليار دينار كويتى أصول تديرها الشركات التقليدية و 6.6 مليار دينار كويتى أصول تديرها الشركات التى يتوافق نظامها الأساسى مع تعاليم الشريعة الإسلامية.

رؤوس أموال الشركات



❖ بلغت رؤوس أموال الشركات الاستثمارية المسجلة لدى بنك الكويت المركزى حوالى 5 مليار دينار كويتى، منها 2.9 مليار دينار كويتى للشركات التقليدية و 2.1 مليار دينار كويتى للشركات التى يتوافق نظامها الأساسى مع تعاليم الشريعة الإسلامية.

❖ بلغت الحسابات النظامية للشركات الاستثمارية المسجلة لدى بنك الكويت المركزى حوالى 21.1 مليار دينار كويتى، منها 18.4 مليار دينار كويتى للشركات التقليدية، و 2.7 مليار دينار كويتى للشركات التى يتوافق نظامها الأساسى مع تعاليم الشريعة الإسلامية.

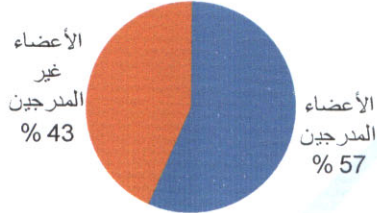
❖ بلغ إجمالى المطلوبات للشركات الاستثمارية المسجلة لدى بنك الكويت المركزى مليار 14.1 دينار كويتى منها 7.5 مليار دينار كويتى للشركات التقليدية ، و 6.6 مليار دينار كويتى للشركات التى يتوافق نظامها الأساسى مع تعاليم الشريعة الإسلامية.



** الشركات الاستثمارية أعضاء الاتحاد:

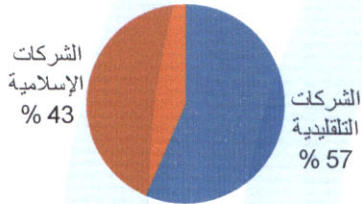
❖ بلغ عدد أعضاء اتحاد الشركات الاستثمارية 46 شركة استثمارية مسجلة لدى بنك الكويت المركزي منها 26 شركة استثمارية مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية و 20 شركة استثمارية غير مدرجة.

أعضاء الاتحاد المدرجين وغير المدرجين



❖ وصل عدد أعضاء اتحاد الشركات الاستثمارية التي يتوافق نظامها مع ضوابط الشريعة الإسلامية إلى 21 شركة في مقابل 25 شركة استثمارية تقليدية.

الشركات أعضاء الاتحاد (التقليدية/الإسلامية)



وهو ما يعكس أهمية الدور المحوري الذي تلعبه الشركات الاستثمارية في تقديم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، ولا شك أن كل ما تقدم يساهم في رفع كفاءة الأسواق المالية المحلية، الإقليمية والعربية.